التداعيات الاقتصادية المحتملة للأزمة الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد الفلسطيني

ورقة عمل ضمن ندوة سياسية بعنوان

القضية الفلسطينية في ضوء الأزمة الروسية الأوكرانية

إعداد

د. رائد محمد حلس

باحث ومختص في الشأن الاقتصادي

غزة – فلسطين

تنفيذ

منظمة التحرير الفلسطينية

دائرة شؤون اللاجئين

اللجنة الشعبية للاجئين – مخيم الشاطئ

21 مارس / آذار 2022

مقدمة

منذ اللحظة الأولى لنشوب الأزمة الروسية – الأوكرانية وبدء الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا، تتجه الأنظار نحو التداعيات السلبية لهذه الأزمة على مصير شعوب العالم بما فيها الدول العربية، خاصة وأن روسيا وأوكرانيا يمثلان قوة اقتصادية كبيرة لا يستهان بهما، حيث تمتلك روسيا إمكانيات هائلة لإنتاج الطاقة، وتعتبر ثالث دولة منتجة للنفط في العالم والثانية في انتاج الغاز، مما جعلها سوقا عالمية ضخمة، تعتمد مناطق بأكملها من العالم على انتاجها خصوصاً من الغاز. ويعتمد اقتصاد روسيا بشكل كبير، على تصدير النفط والغاز، التي تشكل ثلثي صادراتها وتساهم بما بين 30٪ إلى 40٪ من الناتج القومي، كما تعد كذلك من الدول الرائدة في مجال تصدير المعادن؛ مثل الفولاذ، والألمنيوم، ويشكّل قطاع الصناعة فيها نسبة 32.4% من الناتج القومي، وبالتالي يشكل كل من النفط، والمنتجات البترولية، والغاز الطبيعي، والمعادن، والخشب، والمنتجات الخشبية، والكيماويات، ومجموعة واسعة من الصناعات العسكرية والمدنية الصادرات الرئيسية فيها[1]، وفي المقابل تمتلك أوكرانيا أراضي زراعية شاسعة وغنية جعلتها واحدة من أكبر مصدري الحبوب في العالم، إذ أنها تعرف بـ"سلة الخبز" في أوروبا، باعتبارها خامس أكبر مصدر للقمح في العالم. وبلغت قيمة صادرات أوكرانيا من القمح 3.1 مليار دولار في 2019، واستحوذت مصر على حصة الأسد منها بـــ 22.2%، بقيمة تبلغ نحو 685 مليون دولار، كما ورثت أوكرانيا من الاتحاد السوفييتي، قاعدة صناعية متطورة، وعمالة مدربة تدريباً عالياً، ونظام تعليم جيداً، بالإضافة إلى أنها واحدة من أهم الدول المنتجة للمعادن في العالم، من حيث نطاق وحجم احتياطياتها على رأسها الفحم الذي يتواجد جزء كبير منه في إقليم الدونباس الانفصالي، ولكنها لا تحقق الاكتفاء الذاتي من النفط والغاز [2].

في إطار الأهمية الاقتصادية لهذين البلدين وما يملكان من قوة اقتصادية هائلة وعلاقات اقتصادية وتجارية ومصالح تربطهما مع معظم دول العالم تناقش الورقة تداعيات الأزمة من منظور اقتصادي وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني.

أولًا: انخفاض المساعدات الخارجية

المساعدات الخارجية تتأثر غالباً، بالتطورات السياسية المصاحبة والمشَكِّلة لعملية السلام، وبالتالي من المتوقع أن يكون انخفاض المساعدات الخارجية من أبرز تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية نتيجة لانشغال العالم بأسره بتلك الأزمة والتي سوف تكون على حساب القضية الفلسطينية وعملية السلام.

وتكمن مشكلة انخفاض المساعدات الخارجية في اعتماد الاقتصاد الفلسطيني عليها والتي رُصدت كاستحقاق لعملية السلام ولبناء مؤسسات وهياكل الدولة الفلسطينية، ورغم ما نتج عن تلك المساعدات من تنمية مؤسسية ومادية وبشرية إلا أنها أصبحت تشكل عبئاً بدلاً من كونه وسيلة مهمة لتمويل عملية التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية، وتحقيق الاستقلال، لا سيما أنها أُفرغت من مضمونها تماماً، سواء على صعيد الكم أو الكيف أو التخصيص والتأثير. [3]

حيث يعاني الاقتصاد الفلسطيني من صدمة عميقة نتيجة الانخفاض الكبير والمتتالي لهذه المساعدات، الذي بدأ حجمها في الانخفاض بعد عام 2008، الذي وصلت فيه إلى أقصى مستوىً لها وبمبلغ 1978 مليون دولار، واستمرت في تراجعها إلى أن وصلت إلى 321 مليون دولار عام 2021، وبنسبة تراجع بلغت 84%.

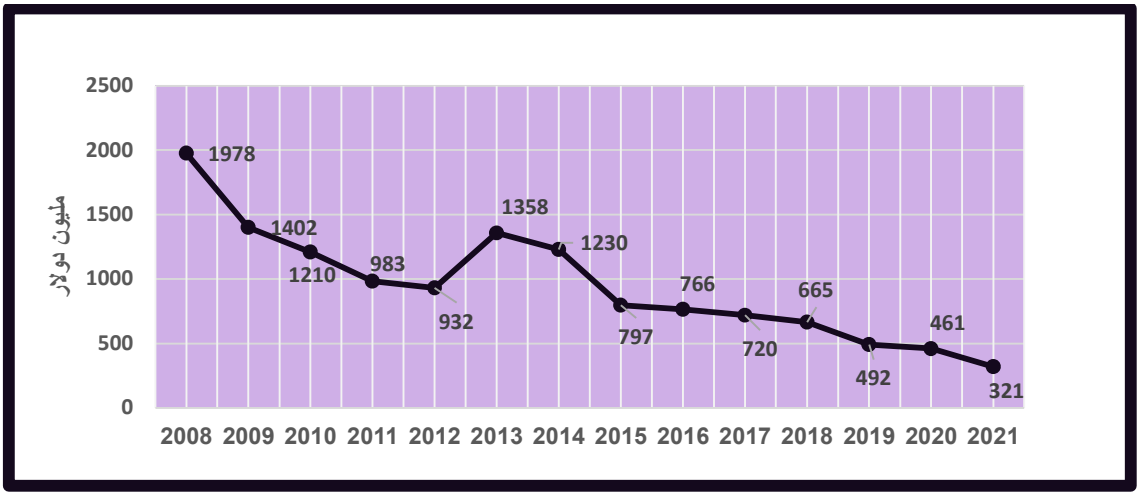

- شكل رقم (1): حجم المساعدات الخارجية في فلسطين للفترة 2008 – 2021.

- إعداد الباحث بالاستناد إلى سلطة النقد الفلسطينية، التقارير السنوية، رام الله، أعداد مختلفة.

وفي ضوء ذلك فإن الاتجاهات المستقبلية للمساعدات الخارجية، غالباً، ستمضي بنفس الاتجاه العام للمساعدات نحو مزيد من الانخفاض خاصة وأن معطيات الواقع الاقتصادي والسياسي لا تشير إلى إمكانية توقع زيادات فاعلة في حجم المساعدات، في ظل انشغال العالم بأسره بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على العالم، بجانب عدم وجود بيئة سياسية ملائمة لاستئناف المفاوضات لتعزيز العملية السلمية في ظل حكومة إسرائيلية يمينية وتشجيع أميركي كامل وغير مسبوق لـ"إسرائيل" .

وبلا شك فإن انخفاض المساعدات الخارجية يضع الاقتصاد الفلسطيني أمام تداعيات خطيرة، ويُضعف من صمود السلطة والمواطنين، ويُعرض منجزاتها للتآكل والتراجع، أمام الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، سواء على الاتفاقات الموقعة أو على قدرة السلطة على اتخاذ القرار أو على الموارد الطبيعية الفلسطينية، أو على الأموال الفلسطينية (إيرادات المقاصة، حقوق العمال المالية، التسربات والتهرب، وغيرها). فضلاً عن هذه الاتجاهات الكمية، هناك تغيرات في مضامين ومجالات المساعدات، وتخصيصها في اتجاهات معينة.[4]

ثانيًا: ارتفاع الأسعار

إن استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، من شأنه أن يحدث أزمة حقيقية في المستلزمات الأساسية من الدقيق وأنواع الحبوب والزيوت، وسيهدد ذلك الأمن الغذائي وسيكون للأراضي الفلسطينية وبخاصة غزة نصيب من هذه الكارثة.

حيث أن توقف الصادرات الروسية نتيجة العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والغرب، سيمثل أسوأ كارثة عالمية، وستحرم هذه الخطوة العالم من الإمدادات الأساسية، ومن بينها فلسطين التي تستورد القمح من روسيا وأوكرانيا.

جدير بالذكر أن العالم أصلًا لم يتعاف بعد من تداعيات أزمة كورونا، التي أثرت على حركة التجارة الدولية وأدت إلى ارتفاع حاد في أسعار البضائع الأساسية، مشيراً إلى أن تزايد حدة التوتر الروسي الأوكراني، سيسبب أيضًا ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار ويؤدي إلى حدوث ارتفاع غير مسبوق في السلع الأساسية، وبروز ظاهرة الاحتكار نتيجة قيام بعض التجار باحتكار وتخزين السلع بهدف رفع أسعارها وما يتسبب ذلك في إثارة الخوف والذعر لدى المواطنين.

هذا وقد وسبق أن شهدت الأراضي الفلسطينية حالة من الغضب الشعبي بسبب ارتفاع أسعار الكثير من البضائع نتيجة الضرائب الباهظة التي تفرضها الحكومة وتكوي بها جيوب المواطنين، خصوصاً الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود والمتوسط.[5]

كما أن ارتفاع الأسعار بهذه الصورة سوف يؤدي إلى ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين، حيث يعاني نحو 1.6 مليون فلسطيني في الأرض الفلسطينية، بما نسبته 31.5% من الأسر من انعدام الأمن الغذائي، الناتج عن ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض دخل الأسر، وارتفاع تكاليف المعيشة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي واجراءاته القمعية بحق الشعب الفلسطيني، والقيود المستمرة على حرية الحركة، والقدرات الإنتاجية المقيدة ومحدودية الفرص الاقتصادية. ورغم توفر الغذاء، فإن سعره ليس في متناول الكثيرين، إذ تعيش العديد من الأسر في حالة انعدام الأمن الغذائي رغم حصولها بالفعل على مساعدات غذائية وغيرها من المساعدات.[6]

ثالثًا: ارتفاع الاستهلاك وانخفاض الادخار

بالإضافة إلى التأثير السلبي جراء ارتفاع أسعار السلع الأساسية هناك ثمة تأثير آخر سيضغط على الدخل المتاح للمواطن الفلسطيني نتيجة الارتفاع المتوقع للاستهلاك وانخفاض الادخار، وهو ما يعاني منه اصلًا خلال السنوات الأخيرة ويعتبر من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني حيث يشير الشكل رقم (2) إلى أن ما نسبته 90.8% من الدخل المتاح الإجمالي في فلسطين يذهب للاستهلاك في حين أن 9.2% في المتوسط تذهب للادخار خلال الفترة (2008 – 2020).

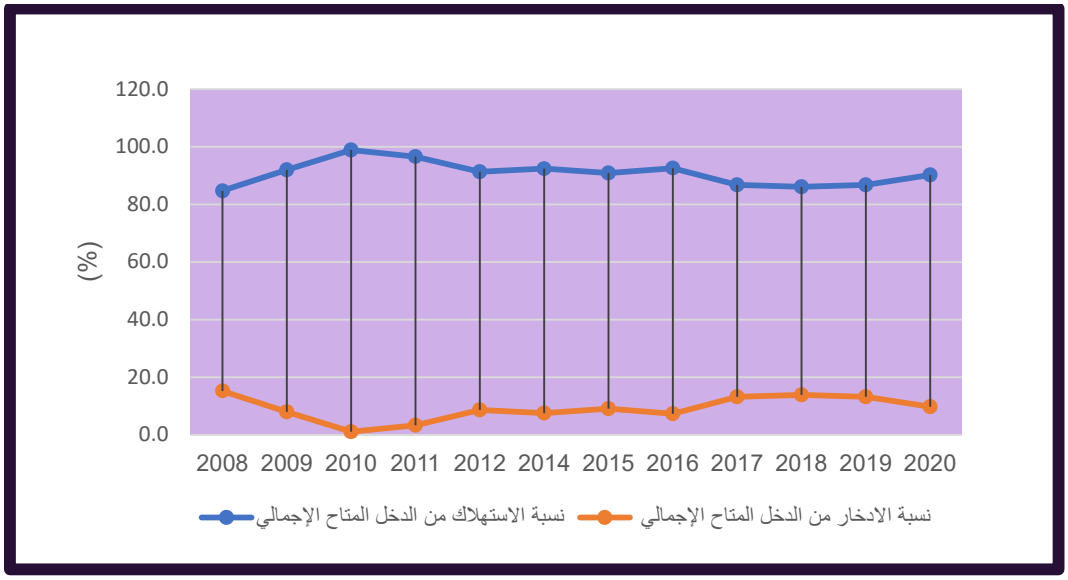

- **شـكل رقم (2): نسـبة الاسـتهلاك والادخار من الدخل المتاح الإجمالي في فلسـطين للفترة 2008 – 2020.**

- إعداد الباحث بالاستناد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). الحسابات القومية الفلسطينية (2008-2020)، رام الله.

وبالتالي فإن من تداعيات الأزمة الروسـية الأوكرانية المتوقعة هي تعميق فجوة الموارد المحلية من خلال ارتفاع الأسـعار سـوف يقود إلى زيادة الاسـتهلاك وانخفاض الادخار والاسـتثمار وبالتالي استحوذ النسبة الأكبر من الدخل المتاح الإجمالي، كما أن مؤشرات الفقر سوف ترتفع بطريقةٍ غير مباشـرة، علمًا بأن نحو 1.4 مليون شـخص يعاني من الفقر مع محدودية آفاق توفر فرص العمل والحصول على الخدمات الصحية والأمن، وذلك بسبب العيش تحت سلطة الاحتلال.

وتجدر الإشـارة إلى أن نسـبة الفقر في فلسـطين لا تزال تشـهد ارتفاعًا ملحوظًا خلال السـنوات الأخيرة، إذ وصـلت نسـبة الفقراء إلى ما يزيد عن نصـف السـكان في قطاع غزة حيث توجد حوالي 163 ألف أسرة، تتلقى منها 110 ألف أسرة مساعدات نقدية من السلطة الفلسطينية، مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية، توزع ما بين 70 ألف أسرة في غزة، ونحو 40 ألف في الضفة الغربية.

فيما بلغ عدد الاشـخاص الذين يتلقون مسـاعدات إغاثية من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشـغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" والمؤسسات الإغاثية الدولية والعربية أكثر من مليون شخص بنسبة تصـل إلى أكثر 60 في المائة من سـكان قطاع غزة، وهي النسـبة التي بلغها انعدام الأمن الغذائي

لدى الأســـر في قطاع غزة. كما يعاني حوالي 24.0 في المائة من الأفراد من الفقر متعدد الأبعاد في فلســـطين، ما قبل جائحة كوفيد- 19 . في المقابل، عانى ما يقارب 29 في المائة من فقر الدخل، مما يعني أن الفقر في دولة فلسطين مرتبط ومدفوع بشكل رئيس بفقر الدخل.[7]

رابعًا: التأثير على إعادة الإعمار

يعتبر قطاع المقاولات والإنشـاءات الفلسـطينية وبخاصـة العاملة في قطاع غزة من القطاعات التي تأثرت بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية ، نتيجة الارتفاع "غير المسبوق" بأسعار الحديد ومواد البناء المختلفة، حيث ارتفع ســـعر الحديد بغزة لأكثر من 36%، بينما ارتفع ســـعر خلطة الأســـفلت "البيتومين" لأكثر من 60%، والألمنيوم بنســـبة 40%، والنحاس 35%، وغيرها من المعادن ومواد البناء، ما يجعل قطاع الإنشاءات الأكثر تضرراً من ارتفاع هذه الأسعار.

وبالتالي فإن الأزمة وارتفاع الأســـعار جاءت لتزيد واقع قطاع الانشـــاءات تأزمًا لا ســـيما بعد التداعيات العالمية لجائحة كوفيد – 19 التي أدت إلى ارتفاع أجرة النقل البحري بـــــ "شـــكل جنوني"، لتصل لأكثر من خمسة أضعاف، حيث أن أجرة النقل البحري لشحن مواد البناء القادم لغزة كانت تبلغ 2000 دولار، لتصل الآن لـــ 17400 دولار، ما جعل أجرة النقل أكثر حتى من أسعار بعض مواد البناء الواردة أساساً.[8]

وبالتالي فإن استمرار الأزمة وارتفاع الأسعار بهذه الصورة يضع المشاريع الحالية وبخاصة مشاريع إعادة الإعمار أمام مأزق مزدوج بين الخســـارة الحتمية في حال اســـتمرار العمل بهذه الأســـعار، أو الخسارة نتيجة توقف العمل.

خاتمة

على الرغم مما تقدم من تداعيات وآثار متوقعة للأزمة الروسـية الأوكرانية على القضـية الفلسـطينية من ناحية وعلى الاقتصاد الفلسطيني من ناحية أخرى، تبقى التداعيات والآثار المتوقعة على القضية الفلسطينية هي الأخطر نتيجة أن استمرار الأزمة وطول أمدها يشكل خطر على القضية الفلسطينية يتمثل في انشـغال العالم بأسره بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وتأثيرها على العالم، بجانب بقاء الوضـع السياسـي على ما هو عليه وبالتالي عدم وجود بيئة سياسية ملائمة لاستئناف المفاوضـات

لتعزيز العملية السلمية في ظل حكومة إسرائيلية يمينية وتشجيع أميركي كامل وغير مسبوق لـ"إسرائيل" وتراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية التي كانت تتربع على سلم الأولويات.

أما التداعيات والآثار المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني تبقى محدودة نتيجة عدم وجود علاقات اقتصادية وتجارية مباشرة مع روسيا وأوكرانيا إذ أن معظم وارداتنا هي من "إسرائيل" هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط معظم التداعيات بارتفاع الأسعار وهذا يمكن التعايش معه وإيجاد حلول له من خلال تخفيض الضرائب والسلع الأساسية أو اعفائها من الضرائب لتجاوز الأزمة والعمل على توفير مخزون استراتيجي من السلع والمواد الأساسية لتوفير شبكة أمان للمواطن الفلسطيني.

الهوامش

1. سنية الحسيني (2022). **الأزمة الروسية الأوكرانية من منظور آخر**، وكالة وطن للأنباء، نشر بتاريخ 25 فبراير / شباط 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3CT3JHO.

2. اقتصاد أوكرانيا (2022). **سهول وطائرات عملاقة ومفاعلات نووية .. سر تحول أوكرانيا من مصنع أوروبا وسلة قمحها لأفقر دولها**، عربي بوست، نشر بتاريخ 23 فبراير / شباط 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3N5rMIk.

3. مازن العجلة (2019). **المساعدات الدولية والعربية .. إلى أين**، مجلة شؤون فلسطينية، العددان 275 – 276، رام الله، ص43.

4. نفس المرجع السابق، ص49 – 50.

5. القدس العربي (2022). **غزة: أزمة قمح تلوح في الأفق مع تصاعد التوتر الروسي الأوكراني**، نشر بتاريخ 5 مارس / آذار 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/34Uxr2u.

6. صندوق النقد العربي (2021). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث عشر: الاقتصاد الفلسطيني**، أبو ظبي، ص259.

7. نفس المرجع السابق، ص260.

8. الوكالة الوطنية للإعلام (2022). **الأعرج: ارتفاع الأسعار الجنوني ينذر بتوقف مشاريع الإعمار في غزة**، نشر بتاريخ 18 مارس / آذار 2022، متاح على الرابط: https://bit.ly/3L16U32.